

قانون رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٥٢

في شأن المساعدات المالية لمنكوبي حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

أوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لعمل المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ بتخصيص مبلغ خمسة ملايين من الجنيهات من الاحتياطي العام لتقديم مساعدات لمنكوبي حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بمدينة القاهرة ؛

لعمل قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ مارس سنة ١٩٥٢ بتشكيل لجنة لبحث الطلبات التي تقدم لمنح هذه المساعدات المعدل بالقرار الصادر في ٤ أغسطس سنة ١٩٥٢ .

لعمل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضه وزير المالية والاقتصاد وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لرسم بما هو آت :

شادة ١ - يُرفع المبلغ المخصص لتقديم مساعدات مالية لمنكوبي حوادث ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ بمدينة القاهرة الصادر به المرسوم بقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه من خمسة ملايين إلى خمسة ملايين ونصف من الجنيهات وتؤخذ الزيادة من المال الاحتياطي العام . ويخصص المبالغ المذكور لتقديم منح لؤلؤ المنكوبين على أساس ما هو مبين بالمادة الثانية .

شادة ٢ - تتولى اللجنة التي كان معها هذا المرسوم سنة ١٩٥٢ .

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٥٢

بشأن تنظيم شؤون أفراد طاقم السفن التجارية المصرية

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

أوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لعمل القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٣٩ بشأن المحافظة على النظام والتأديب في البواخر ؛

لعمل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٤٠ بشأن الرابطة وضباط الملاحة والمهندسين البحريين في السفن التجارية ؛

لعمل القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن تسجيل السفن التجارية ؛

لعمل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضه وزير المواصلات وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

لرسم بما هو آت :

شادة ١ - يكون تنظيم أجور ومرتبات وإجازات ومكافآت أفراد الطاقم بالسفن التجارية المصرية بقرارات يصدرها وزير المواصلات .

شادة ٢ - يُمنع إدارة التفيتش البحري بمصلحة النقل من السفر كل سفينة مصرية لا تتبع أحكام القرارات التي تصدر طبقاً للشادة السابقة .

شادة ٣ - لكل وزيرى المواصلات والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

شادة ٣ - لكل وزراء المالية والاقتصاد والمعدل والشؤون الاجتماعية والتجارة والصناعة كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين في ٤ صفر سنة ١٣٧٢ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢).

محمد سعيد المنعم

بإمر لوصى العرش الموقت

وزير العدل وزير المالية والاقتصاد رئيس مجلس الوزراء

محمد حسن سعيد الجليل إبراهيم العمري محمد شبيب لواء (أ.ح.)

وزير التجارة والصناعة وزير الشؤون الاجتماعية

محمد هبى منصور محمد هؤاد جلال

لرسم بما هو آت :

شادة ١ - كُضف إلى المادة ٣٧ من كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ المشار إليها فقرة جديدة تأتي بعد الفقرة الثانية بالنص الآتى :

” ومع ذلك يجوز عند الضرورة أن يشتمل مرسوم الحبل على تأجيل الانتخابات إلى موعد يحدد فيما بعد بمرسوم . ولا يجوز أن يكون التأجيل لأكثر من سنة “ .

شادة ٢ - لكل الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر عابدين في ٤ صفر سنة ١٣٧٢ (٢٣ أكتوبر سنة ١٩٥٢)

محمد سعيد المنعم

بإمر لوصى العرش الموقت

وزير البحرية والبحرية رئيس مجلس الوزراء

محمد شبيب لواء (أ.ح.) محمد شبيب لواء (أ.ح.)

وزير المالية والاقتصاد نائب رئيس مجلس الوزراء لوزير الداخلية

سليمان حافظ سعيد الجليل إبراهيم العمري

وزير الأشغال العمومية وزير الزراعة

هراد هبى سعيد العزيز هبى الله سالم

وزير القصر (بالانتداب) وزير العدل وزير الصحة العمومية

محمد حسنى محمد حسنى فؤاد الدين هراف

وزير الخارجية (بالنيابة) وزير المواصلات وزير المعارف العمومية

محمد شبيب لواء (أ.ح.) حسين أبو زيد سماعيل محمود القبانى

وزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف وزير الشؤون البلدية والقروية

محمد هؤاد جلال محمد حسن الباقورى سعيد العزيز هبى

وزير الدولة وزير التكوين وزير التجارة والصناعة

هسنى لوضوان هريد نظون محمد هبى منصور

لرسم بقانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٢

بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ٣٧ من كل من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة بورسعيد

باسم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان

لوصى العرش الموقت

محمد الاطلاع على المادة ٤١ من الدستور ؛

لعمل القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة المعدل بالقانونين رقمى ٧٧٥٥ لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة الاسكندرية والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٠ بشأن المجلس البلدى لمدينة بورسعيد المعدل بالقانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٥١

لعمل ما ارتأه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضته وزير الشؤون البلدية والقروية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛